

## جدول

## الوظائف والمرتبات والبدلات لأعضاء النيابة الإدارية

الوظائف	المخصصات السنوية		
	مرتب	بدل قضاء	بدل تمثيل
مدير النيابة الإدارية	٢٠٠٠	—	١٥٠٠
وكلاء العامون	١٤٠٠—١٨٠٠	٤٢٠	—
رؤساء نيابة إدارية فئة (أ)	١٢٦٠—١٥٠٠	٣٨٨	—
رؤساء نيابة إدارية فئة (ب)	١٠٨٠—١٤٤٠	٣٢٤	—
وكلاء نيابة إدارية فئة ممتازة (أ)	٩٦٠—١٤٤٠	٢٨٨	—
وكلاء نيابة إدارية فئة ممتازة (ب)	٧٢٠—١٢٠٠	٢١٦	—
وكلاء نيابة إدارية	٤٨٠—٧٨٠	١٤٤	—
مساعدو نيابة إدارية	٣٣٠—٧٨٠	٩٩	—

## قواعد تطبيق جدول المرتبات

(أولاً) يسمى هذا الجدول على أعضاء النيابة الإدارية العاملين وقت العمل بهذا القانون دون حاجة إلى إجراء آخر .

(ثانياً) تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة في جدول المرتبات لكل من يصدر قرار تعيينه في إحدى الوظائف الواردة بالجدول، ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل القضاء .

(ثالثاً) لا يخضع بدل القضاء وبدل التمثيل في جدول المرتبات للضرائب ، ويسرى الحقبض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته على جميع البدلات المحددة بالجدول ، ولا يجوز أن تزيد مجموع البدلات مهما تعددت عن ١٠٠٪ من المرتب الأساسي .

(رابعاً) كل من عين في وظيفة من الوظائف ذات المربوط الثابت يمنع هذا المربوط الثابت .

(خامساً) تستحق الملاوة الدورية السنوية في أول يناير التالي لتاريخ مرور عام على التعيين في إحدى وظائف الجدول أو من تاريخ مرور سنة

على استحقاق الملاوة الدورية السابقة . وبمراعاة ما نص عليه في البند سادساً .

(سادساً) بالنسبة للملاوة الدورية التي تستحق في يناير سنة ١٩٧٣ تصرف وفقاً للقواعد التالية :

(أ) يحدد موعد آخر ملاوة دورية صرفت لكل من شاغل وظائف الجدول في خلال سنة ١٩٧٢

(ب) تحسب عند الشهور من تاريخ الملاوة المشار إليها في البند السابق حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٢ وتعتبر كسور الشهر شهراً كاملاً .

(ج) تمنح الملاوة بنسبة عدد الشهور المحددة في البند السابق مقسومة على ١٢

(سابعاً) كل من عين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنع أول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أن يمنع الملاوة المقررة بحسب القانون ، ويعامل نفس المعاملة أعضاء النيابة الإدارية الذين يمتنون في وظائف أرق من وظائفهم .

أما إذا كان مرتب رئيس النيابة أو وكيل النيابة من الفئة الممتازة أو وكيل النيابة أو مساعد النيابة يعادل أول مربوط الدرجة الجديدة أو يزيد عليه ، فيمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة المعين فيها .

(ثامناً) يكون مرتب من يعين من غير أعضاء النيابة الإدارية في وظيفة وكيل عام ، معادلاً لمرتب من يليه في الأقدمية .

وفي هذه الحالة لا تصرف فروق مالية عن الماضي .

## قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣

ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء إدارة قضايا الحكومة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرته :

مادة ١ — تحدد وظائف ومرتبات وبدلات أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون .

وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات وبنظامها ، جميع الأحكام المقررة ، والتي تفرق في شأن الوظائف المساندة بقانون السلطة القضائية .

## قواعد وتطبيق جدول المرتبات

(أولاً) يسرى هذا الجدول على أعضاء إدارة قضايا الحكومة العاملين وقت العمل بهذا القانون دون حاية إلى إجراء آخر .

(ثانياً) تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة في جدول المرتبات لكل من يصدر قرار تعيينه في إحدى الوظائف الواردة بالجدول ، ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل النضاء .

(ثالثاً) لا تخضع بدل القضاء وبدل التمثيل في جدول المرتبات للضرائب ، ويسرى الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتمديله على جميع البدلات المحددة بالجدول ، ولا يجوز أن يزيد مجموع البدلات مهما تمددت عن ١٠٠ ٪ من المرتب الأساسي .

(رابعاً) كل من عين في وظيفة من الوظائف ذات المربوط الثابت يمنع هذا المربوط الثابت .

(خامساً) تستحق العلاوة الدورية السنوية في أول يناير التالي لتاريخ مرور عام على التعيين في إحدى وظائف الجدول أو من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة ، وبمراعاة مانص عليه في البند سادساً .

(سادساً) بالنسبة للعلاوة الدورية التي تستحق في يناير سنة ١٩٧٣ تصرف وفقاً للقواعد التالية :

(أ) يحدد موعد آخر علاوة دورية صرفت لكل من شاغلي وظائف الجدول في خلال سنة ١٩٧٣

(ب) يحسب عدد الشهور من تاريخ العلاوة المشار إليها في البند السابق حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٢ وتعتبر كسور الشهر شهراً كاملاً .

(ج) تمنح العلاوة بنسبة عدد الشهور المحددة في البند السابق مقسومة على ١٢

(سابعاً) كل من عين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنع أول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين ، على أن يمنع العلاوة المقررة بحسب القانون ، وبما مل نفس الماملة ، أعضاء الإدارة الذين يعينون في وظائف أرق من وظائفهم .

أما إذا كان مرتب المستشار المساعد أو النائب أو المحامي أو المندوب يبادل أول مربوط الدرجة الجديدة أو يزيد عليه ، فيمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة المعين فيها .

(ثامناً) يكون مرتب من يعين من غير أعضاء إدارة قضايا الحكومة في وظيفة مستشار معادلاً لمرتب من يليه في الأقدمية . وفي هذه الحالة لا تصرف فروق مالية عن الماضي .

مادة ٢ - النواب والمستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة المدرجة أسماؤهم بالجدول (الكادر) القضائي للعام في تاريخ العمل بهذا القانون ، يقسمون إلى فئتين (١) ، (ب) على أن يعتبر الثانية والأربعون الأوائل من النواب من الفئة (١) والباقيون من الفئة (ب) وأن يعتبر الثلاثون الأوائل من المستشارين المساعدين من الفئة (١) والباقيون من الفئة (ب) .

مادة ٣ - يلغى بدل القضاء المقرر لأعضاء إدارة قضايا الحكومة بالقرار بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢

يصم هذا القانون بحاقم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر بإرادة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

## جدول

الوظائف والمرتبات والبدلات لأعضاء إدارة قضايا الحكومة

الوظائف	المخصصات السنوية		
	مرتب	بدل قضاء	بدل تمثيل
رئيس إدارة قضايا الحكومة	٢٠٠٠	—	١٥٠٠
الوكلاء	١٩٠٠	٥٧٠	—
المستشارون	١٤٠٠—١٨٠٠	٤٢٠	—
المستشارون المساعدون من الفئة (١)	١٢١٦—١٥٠٠	٣٨٨,٨	—
المستشارون المساعدون من الفئة (ب)	١٠٨٠—١٤٤٠	٣٢٤	—
النواب من الفئة (١)	٩٦٠—١٤٤٠	٢٨٨	—
النواب من الفئة (ب)	٧٢٠—١٢٠٠	٢١٦	—
المحامون	٤٨٠—٧٨٠	١٤٤	—
المندوبون	٣٢٠—٧٨٠	٩٩	—
المندوبون المساعدون	٣٠٠	٩٠	ربط ثابت